بعدما حقق نمواً في المؤشرات الرئيسية

العمر: «بيتك» نجح في إستراتيجيته الجديدة

خدمات ومنتجات بيت التمويل الكويتي تشهد إقبالاً متزايداً

بيت التمويل الكويتي

محمد العمر

■ المؤشرات المالية في الربع الأول تدعو للتفاؤل

■ تحسن البيئة التشغيلية من خلال مبادرات الدولة بطرح مشاريع جديدة وضخ سيولة في السوق

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد سليمان العمر إن المؤشرات المالية والنتائج الايجابية التي حققها «بيتك» عن أدائه في الربع الأول من العام الحالي وجاءت مرتفعة بشكل ملحوظ،تدعو إلى التفاؤل باستمرار تحسن الأداء خلال الفترة المقبلة،وتؤكد أن هناك مستوى جيدا من الثقة يبديها العملاء،تتنامى بشكل كبير،من خلال تزايد الإقبال على خدمات ومنتجات «بيتك» رغم المنافسة الموجودة في السوق،مشيرا إلى أن «بيتك» نجح خلال الفترة الأخيرة في استقطاب شرائح جديدة من العملاء بروح جديدة من العلاقة تقوم على ترسيخ فكرة أن العملاء شركاء في النجاح، وان مشروع إعادة الهيكلة بدا يؤتي ثماره على صعيد المؤشرات المالية، وعلى جانب العلاقة بين «بيتك» وعملائه وموظفيه والأسواق التي يعمل فيها.

وأضاف العمر في لقاء مع لقاء مع قناة سي ان بي سي عربية، إن «بيتك» حقق نموا في المؤشرات الرئيسية، يؤكد سلامة التوجه ونجاح الإستراتيجية الجديدة وكذلك متانة وقوة الأداء رغم بعض الظروف غير المواتية في السوق المحلي والعالمي، حيث جاءت الأرباح الصافية بزيادة 15 في المئة عن نفس الفترة من العام السابق من 20.053 مليون دينار إلى 23 مليون دينار، وزيادة في اجمالي الأرباح من 57.380 إلى 66.350 مليون دينار بنسبة16 في المئة ، وزيادة في اجمالي الإيرادات من 182.7 إلى 224.5 مليون دينار بنسبة23 في المئة ، وزيادة في ربحية السهم من 7 إلى 8.1 فلوس بنسبة16 في المئة ،وزيادة في اجمالي الأصول من 14.181 إلى 14.932 مليار دينار بنسبة 5 في المئة ، وزيادة في اجمالي الودائع من 9.182 إلى 9.713 مليار دينار بنسبة 6 في المئة ، وزيادة في اجمالي حقوق المساهمين من 1.273 إلى 1.351 مليار دينار بنسبة 6 في المئة .

وأكد العمر على أهمية تحسين البيئة التشغيلية من خلال مبادرة الدولة بطرح مشاريع جديدة وضخ سيولة في السوق،حيث تعتمد حركة الاقتصاد الوطني على الدور الرئيسي والمحوري للدولة وجهودها في تنشيط السوق وتعزيز آلياته، داعيا إلى إفساح المجال أمام القطاع الخاص،وتنشيط دوره،واعتماده شريكا في عملية التنمية، مؤكدا حرص «بيتك» على المساهمة في هذا المجال بما لديه من خبرات وقدرات في التمويل والمشاركة من خلال قطاعاته أو شركاته التابعة.

ونوه إلى استمرار «بيتك» بالتوسع في الأسواق الدولية طالما كان في ذلك تحقيق عوائد جيدة لمساهميه ومودعيه،حيث يجرى بشكل منتظم دراسة حركة الأسواق والفرص الاستثمارية المتاحة، معتبرا أن ما حققه «بيتك» من خلال توسعاته الخارجية انجاز كبير وأصبح الآن من أهم موارد الربحية، حيث يستهدف «بيتك» أن تصل إيراداته من الاستثمارات الخارجية إلى 50 في المئة من اجمالي الإيرادات خلال الفترة المقبلة.

الأرباح التشغيلية 4.5 ملايين دينار

بودي: 3.6 ملايين دينار أرباح «طيران الجزيرة» للربع الأول

■ الإيرادات التشغيلية بلغت 14.7 مليون دينار بزيادة نسبتها 15.7 في المئة

■ ارتفع عدد المسافرين في الربع الأول بنسبة 5 في المئة عن الفترة ذاتها من 2012

مروان بودي

■ معدل إشغال المقاعد بلغ 70 في المئة في الربع الأول بزيادة 15.2 في المئة

أعلنت مجموعة «طيران الجزيرة» عن أرباح صافية قياسية لفترة الربع الأول بلغت 3.6 ملايين دينار، ليكون هذا الفصل الحادي عشر على التوالي الذي تحقق فيه المجموعة أرباحا متواصلة والفصل العاشر الذي تحقق فيه أرباحا قياسية منذ الربع الثالث من عام 2010.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة «طيران الجزيرة»مروان بودي: «حققت المجموعة هذه النتائج القياسية بفضل استمرار النمو في عمليات ذراع الطيران التجاري التابع للمجموعة، والذي شهد زيادة في نسبة إشغال المقاعد، كما ساهم أيضاً في هذا الأداء نجاح إدارة وتوظيف الطاقة الإستيعابية الإضافية التي نتجت عن تعليق الرحلات إلى الوجهات السورية الثلاثة التي كانت تخدمها الشركة وتم تعليق آخرها في الربع الأخير من عام 2012».

وشهدت عمليات «طيران الجزيرة» زيادة بنسبة 5 في المئة في عدد المسافرين خلال الربع الأول من العام، وكان معدل إشغال المقاعد قد ارتفع خلال الفصل بنسبة 15.2 في المئة عن معدل الربع الأول من عام 2012، ليبلغ نسبة 70 في المئة .

وأضاف بودي: «دفعت هذه العوامل الإيجابية لـ«طيران الجزيرة»، معا مع العوائد الثابتة التي تدرّها عمليات شركة «سحاب لتأجير الطائرات»، نتائج المجموعة إلى أرباح قياسية هي الأفضل التي حققتها لفترة الربع الأول منذ التأسيس».

«الأهلي المتحد» يحقق 309 ملايين دولار في الربع الأول

شعار الأهلي المتحد

أظهرت القوائم المالية «للبنك الاهلي المتحد» تحقيقه ارباحا عائدة على مساهمي الشركة الام نحو 309.856 ملايين دولار أمريكي في الربع الأول من العام الحالي وذلك مقارنة بـ86.411 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي لتقفز أرباحه بنسبة 258 في المئة. ووصلت ربحية السهم الى 5.7 دولارات مقابل 1.6 دولار في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي بنمو قدره 256 في المئة. وعن اجمالي الموجودات المتداولة البنك فقد ارتفعت بسنبة 8 في المئة تقريبا لتصل الى 15.829 مليار دولار أمريكي في مقابل 14.651 مليار دولار في نفس الفترة من العام 2012. وبلغ اجمالي حقوق المساهمين في نهاية الربع الأول من العام الحالي الى 3.21 مليارات دولار مقارنة بـ2.941 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي بارتفاع قدره 9.14 في المئة .

ويذكر أن البنك قد قام ببيع حصته المخفضة البالغة 29.4 في المئة في البنك الاهلي قطر محققا بذلك ربحا استثنائيا بمبلغ وقدره «212.910.152 دولار امريكي»

وعلى صعيد الميزانية العمومية للبنك، شهدت موجودات المجموعة نموا بنسبة 6.2 في المئة لتبلغ 31.7 مليار دولار أمريكي، بفضل زيادة قدرها 3.4 مليارات دولار أمريكي بزيادة 18.6 في المئة في إجمالي ودائع العملاء لتصل إلى 21.6 مليار دولار أمريكي كما في 31 مارس 2013.

وهي زيادة أسهمت في تقليص الإعتماد على وسائل التمويل قصير الأجل الأخرى بنسبة 26 في المئة حيث إنخفضت ودائع البنوك واتفاقيات إعادة شراء السندات إلى 5.2 مليار دولار أمريكي من 7 مليارات دولار كما في 31 ديسمبر 2012، وبموازاة ذلك سجلت محفظة القروض والسلفيات نموا بنسبة 1.9 في المئة بزيادة 0.3 مليار دولار أمريكي الى 16.3 مليار دولار أمريكي بنهاية مارس 2013، بلغت معها نسبة القروض الى اجمالي ودائع العملاء 6.8 في المئة مقابل 63.5 في المئة في ديسمبر 2012.

وبناء على نتائج الفترة، فقد إرتفع العائد التشغيلي «دون إحتساب الربح الاستثنائي» على متوسط حقوق المساهمين إلى 14.1 في المئة مقابل 13.1 في المئة للربع الأول من عام 2012، كما بلغ العائد على متوسط الأصول وفقا لذات الأساس نسبة 1.4 في المئة للربع الأول من عام 2013 مقابل 1.3 في المئة للربع الأول من عام 2012.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح السيد فهد الرجعان رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد بالقول:» شهد الربع الأول من العام تحقيق عائد استثنائي كبير جاء حصيلة تخارج البنك من حصته في البنك الأهلي القطري، غير أن السمة الأبرز لنتائج الفترة تتمثل في مواصلة تحقيق البنك لنمو قوي في أنشطته وأرباحه التشغيلية بلغ 04.4 في المئة في ظل الظروف المتقلبة الحالية للأسواق، في مؤشر جيد يعكس نجاح نموذج عمل البنك والذي يتسم بالفاعلية والتنوع في تطوير الأعمال والخدمات والتمسك بالتحوط في إدارة المخاطر والمصروفات».

17 فلساً ربحية السهم

الزين: 13.2 مليون دينار صافي أرباح «ألافكو» للنصف الأول

أحمد الزين

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الافكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات احمد عبد الله الزين إن الشركة حققت أرباحا صافية للنصف الأول من السنة المالية الحالية التي بدأت في الأول من أكتوبر الماضي بلغت 13.2 مليون دينار كويتي، كما بلغت ربحية السهم 17 فلسا.

ونوه الزين ان صافي الأرباح للنصف الأول تضمنت أرباحا تشغيلية غير متكررة نتجت عن تعديل بعض الاتفاقيات مع مصانع الطائرات، كما أكد أن النتائج جاءت متطابقة مع السياسات المحاسبية للشركة.

وأضاف الزين في تصريح صحافي عقب اجتماع مجلس الإدارة أن ألافكو قامت خلال النصف الأول بتاجير عدد 2 طائرة إيرباص A320 إلى شركة فيت جيت الفيتنامية ليصبح عدد الطائرات المؤجرة إلى شركة فيت جيت الفيتنامية 5 طائرات، كما تمكنت الشركة أيضا من بيع طائرتين من نوع بوينغ 200ER-B777 إلى شركة تشاينا سوثرن الصينية بعد انتهاء عقد التأجير على نفس الشركة.

وأضاف قائلاً أن «الافكو» قد قامت قبل يومين بتوقيع اتفاقية شراء وإعادة تأجير طائرتين بوينغ 300ER-B777 مع شركة الطيران الاندونيسية «جارودا» والذي سيتم تسليمهما خلال شهري يونيو ويوليو القادمين، معتبرا تلك الخطوات تعزيزا لخطة ألافكو الطموحة التي تستهدف الوصول بعدد طائرات الأسطول إلى 100 طائرة بنهاية العقد الحالي.

النويس: ماضون قدماً بتعزيز القطاع الصناعي في أبو ظبي

عززت «صناعات» «الشركة القابضة العامة» من دورها الريادي في القطاع الصناعي غير النفطي في ابوظبي بعد أن تمكنت من اجتياز العام 2012 بمؤشرات مالية حققت قفزات نوعية وعكست قوة واستقرار الوضع المالي للشركة، الذي يشهد نمواً مضطرداً منذ العام 2004.

وكشف حسين جاسم النويس، رئيس مجلس إدارة «صناعات»، التي تعد إحدى أضخم الشركات القابضة في مجال الاستثمار الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن إيرادات الشركة ارتفعت بنسبة 7.2 في المئة لتصل إلى 12.3 مليار درهم مقابل 11.5 مليار درهم في العام 2011، مما يعكس مسيرة النمو القوية لاستثمارات «صناعات» وعوائدها، وأن الشركة تمكنت من زيادة إجمالي أصولها بنسبة 7.8 في المئة ليصل إلى 25.4 مليار درهم مقابل 23.5 مليار درهم في نهاية العام 2011.

وأشار النويس إلى أن إجمالي الاستثمارات الصناعية للشركة ارتفع في نهاية العام الماضي إلى نحو 16 مليار درهم موضحا أن حجم الاستثمارات التي ضختها الشركة في القطاع الصناعي العام الماضي بلغ نحو 2.2 مليار درهم، مؤكداً أن الشركة ستواصل جهودها في دعم مسيرة التنمية والازدهار التي يشهدها القطاع الصناعي في أبوظبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام. وأوضح النويس أن إجمالي أرباح الشركة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاطفاءات قد ارتفع بنسبة 7.5 في المئة ليسجل 2.3 مليار درهم مقابل 2.1 مليار درهم في العام 2011، حيث وسعت المجموعة هوامش الربحية لديها لتصل إلى 18.3 في المئة. وأكد النويس أن استراتيجية «صناعات» تهدف إلى رفع قيمة الشركات التابعة لها إلى أقصى حد ممكن وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات عموماً، موضحاً أن هذه الاستراتيجية تعتمد على ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل في النمو والاستدامة والجدوى الاقتصادية. وقال «تعكس نتائجنا المالية نجاحنا في تطبيق هذه الاستراتيجية».

وأضاف النويس: «تمكنت 'صناعات' من إرساء أسس متينة تعزز من قدرتها على تحقيق النموّ في المستقبل، وستمضي قدما في زيادة مساهمتها بتنمية القطاع الصناعي في أبوظبي. وستركز استراتيجيتنا المستقبلية على تعزيز قيمة الشركات التابعة لنا، مع مواصلة البحث عن فرص للاستثمار في مشاريع تتطلب إمكانات كبيرة من حيث رأس المال والطاقة».

أسهم طوكيو تسجل أعلى ارتفاع منذ خمس سنوات

طوكيو - «كونا»: سجلت اسهم طوكيو ارتفاعا كبيرا امس دافعة المؤشر الرئيسي ليغلق عند اعلى مستوى له منذ خمس سنوات بسبب ضعف الين مقابل الدولار.

وتقدم مؤشر «نيكي» المكون من اسهم 225 شركة يابانية كبرى في بورصة طوكيو بحوالي 313.81 نقطة اي بنسبة 2.32 في المئة عن يوم امس ليصل الى 46. 13843 نقطة وهو اعلى مستوى اغلاق يصل اليه منذ الـ24 من شهر يونيو عام 2008.

وارتفع مؤشر اسعار اسهم طوكيو الاوسع نطاقا الذي يشمل جميع اصدارات القسم الاول في بورصة طوكيو بحوالي 2.57 نقطة اي بنسبة 1.80 في المئة ليصل الى 1164.35 نقطة مع اغلاق 31 من اصل 33 مؤشرا فرعيا بشكل ايجابي.

وتعززت معنويات المستثمرين بسبب ضعف الين الذي افاد اسهم المصدرين وحسن ارباح المصدرين اليابانيين في الخارج.

وتتوقع الجهات الفاعلة في السوق تحقيق ارباح افضل لشركات التصدير قبل الاعلان عن ارباح السنة المالية 2012 من قبل العديد من الشركات في وقت لاحق هذا الاسبوع. وفي سوق العملات بلغت قيمة تداول الدولار في الساعة 4.20 مساء اي «0720 بتوقيت جرينتش» 70- 66. 99 ين مقابل 51-41. 99 ين في نيويورك و65-64. 98 ين في طوكيو في الساعة الخامسة من مساء يوم امس.

سنغافورة: انكماش اقتصادي في الربع الأول من العام الحالي

نمو السياحة في سنغافورة

كوالالمبور - «كونا»: يعد الاقتصاد السنغافوري من أنشط الاقتصادات العالمية حيث تصنف سنغافورة «مدينة الأسد» رابع أهم مركز مالي في العالم ويحتل ميناؤها المركز الخامس عالميا من حيث النشاط التجاري الأمر الذي جعلها تلعب دورا مهما ومحوريا في الاقتصاد العالمي.

وتعتبر سنغافورة التي تقع عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو محورا هاما لمنطقة جنوب شرقي آسيا حيث يعتمد اقتصادها على قطاع الخدمات بشكل اساسي وقطاعات الصناعات التحويلية اضافة الى اعتمادها الدائم على التجارة الدولية الحرة.

وتعرض الاقتصاد السنغافوري في الفترة الأخيرة لعدة أزمات وانكماشات كما هو الحال لباقي الاقتصادات العالمية الأخرى حيث انكمش الناتج المحلي الاجمالي السنغافوري بنسبة 1.4 في المئة طبقا للبيانات المعدلة موسميا في الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نموه بنسبة 3.3 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي.

ويأتي ذلك في الوقت الذي انكمش أيضا قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6.5 في المئة على أساس سنوي مقارنة بتراجعه في الربع الرابع من عام 2012 بنسبة 1.1 في المئة فيما ارتفع قطاع التشييد والبناء بنسبة 7.0 في المئة على أساس سنوي بالمقارنة مع 5.8 في المئة في الربع السابق في حين توسع قطاع الخدمات بنسبة 1.2 في المئة بالمقارنة مع نمو بنسبة 1.7 في المئة.

ويرجع الانكماش في الاقتصاد السنغافوري في العام الحالي بحسب التقارير الاقتصادية الأخيرة الى عدم اتخاذ الحكومة السنغافورية أي اجراءات لتحسين النمو حيث اختارت أن تتحكم في الأسعار ما كان له أثر سلبي على النمو وخصوصا في القطاع الصناعي.

وجاء ضعف القطاع الصناعي لعدة أسباب أولها تباطؤ الطلب العالمي وثانيها الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي على الاقراض للقطاع الخاص اضافة الى القيود المطبقة على الهجرة والذي اثر على الاستثمار وعلى خطط التوسع بسبب استيراد أغلب العمال من ذوي المهارات المتدنية من الخارج.

وكانت السلطة السنغافورية النقدية وافقت في يناير الماضي على السماح للعملة المحلية بتحقيق مكاسب أسرع للحفاظ على ازدهارها كما فرضت الحكومة حدا على حجم التيسير الائتماني الذي يمكن أن يقدمه البنك المركزي للقطاع الخاص.

ومن المتوقع هذا العام أن تقرر سلطة سنغافورة النقدية تيسير سياستها النقدية للحد من التضخم عن طريق السماح لسعر صرف العملة بالانخفاض حتى تزيد من تنافسية صادراتها اضافة الى تسهيل الاجراءات والقيود على العمالة الأجنبية.